



النسخة المعدة للإلقاء

الطريق إلى نمو عالمي قابل للاستمرار - جدول أعمال للسياسات

كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي

كلية الدراسات الدولية المتقدمة، واشنطن العاصمة، ٢ إبريل ٢٠١٤

صباح الخير. أتوجه بالشكر إلى أمين الجامعة الدكتور ليبرمان على كلمات التقديم الرقيقة، كما أعرب عن تقديري للدعوة الكريمة التي تلقيتها من عميد الكلية الدكتور فالي نصر للالتقاء بكم اليوم. وأوجه التحية إلى صديقي وزميلي السابق في صندوق النقد الدولي، جون ليبسكي، الذي يتولى إدارة جلسة اليوم.

إنه ليسرني أن أكون هنا في كلية الدراسات الدولية المتقدمة، واحدة من كبرى المؤسسات التعليمية التي تتميز بأساتذة وطلاب معروفين ليس فقط بقدراتهم الفكرية بل أيضا بالتزامهم الدولي - وهو ما يشمل كل مقارها الواقعة في ثلاث قارات. أعلم أن "الأسواق الصاعدة" هي الموضوع الذي تركز عليه الكلية هذا العام، وهو موضوع ملائم بالنظر إلى مساهمة اقتصادات الأسواق الصاعدة اليوم بالجانب الأكبر من النمو العالمي.

وفي الأسبوع القادم، سيجتمع في واشنطن وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية من بلداننا الأعضاء المئة والثمانية والثمانين - التي تشمل الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة والبلدان منخفضة الدخل - للمشاركة في اجتماعات الربيع. وأود اليوم، أمام هذا الحضور الدولي في كليتكم، أن أستعرض جدول أعمالنا المعني بالسياسات العالمية

توثيق التعاون الدولي أولوية

وأود البدء بالقضية ذات الأولوية. ففي وقت لا يزال العالم ماضيا فيه على مسار التعافي من انعكاسات "الركود الكبير" - ولا تزال التوترات الجغرافية-السياسية تتصاعد - كيف يمكن أن نوثق التعاون الدولي الذي يمثل عاملا أساسيا لمعالجة هذه التحديات؟

لا شك أن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر استقرارا مما كان عليه في بداية الأزمة المالية، لكن التعافي أضعف من المستوى الباعث على الارتياح. وما لم تتضامن البلدان لاتخاذ تدابير السياسات الصائبة، يمكن أن نواجه سنوات من النمو البطيء

والأقل من العادي - أقل بكثير من النمو القوي القابل للاستمرار الذي يتطلبه توفير فرص عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة وصولاً إلى المستقبل.

لكن هذا ليس بالأمر الحتمي. فكما قال أرسطو في عبارة حكيمة: "إننا نصبح عادلين عندما نتصرف بعدل، معتدلين عندما نتصرف باعتدال، شجعاناً عندما نتصرف بشجاعة".

وقد حان وقت التصرف الشجاع.

ومما يُذكر أن مجموعة العشرين الكبرى أقرت في اجتماعها الذي عقد في أستراليا في فبراير الماضي بأن إجراءات السياسة الصحيحة من جانب البلدان - والتعاون الصائب بين البلدان - يمكن أن يرفع إجمالي الناتج المحلي العالمي بأكثر من ٢% على مدار الخمس سنوات القادمة.

ومن شأن هذا أن يضع الاقتصاد العالمي على مسار شديد الاختلاف وأفضل بكثير مما هو عليه اليوم.

وفي نفس الاجتماع الذي عقد في سيدني، طُلب إلى الصندوق متابعة خطط البلدان كل على حدة وكُلّف بتقييم "التداعيات" الممكنة - أي كيفية تأثير إجراءات السياسة في كل بلد على بقية البلدان. ونظراً لعضويتنا التي تشمل كل أنحاء العالم، وما لدينا من خبرة فنية متخصصة وتجارب مع مختلف البلدان الأعضاء، يعتبر الصندوق مؤهلاً لتقديم المساعدة في هذا الخصوص.

والواقع أننا نمارس هذا العمل منذ سبعين عاماً: بعد الحرب العالمية الثانية، وأثناء الأزمات المالية في آسيا وأمريكا اللاتينية، وأثناء فترة "الركود الكبير". ومن أمثلة هذا العمل مؤخرًا اقتراحنا بتقديم المساعدة لأوكرانيا - وهي الحالة التي سيؤدي فيها دعم الصندوق إلى تشجيع جهات أخرى لتقديم المساعدة أيضاً.

إنه التعاون الدولي في الممارسة العملية. إنه الصندوق على أرض الواقع.

وعادة ما يقابل دورنا بالتقدير. ولذلك وافق كل بلداننا الأعضاء تقريباً على مجموعة من الإصلاحات في نظام الحوكمة بهدف زيادة مواردنا المالية وتحقيق تمثيل أفضل للبلدان المساهمة في الصندوق حسب أوضاعها المتغيرة.

ومن المؤسف أن البلد الوحيد الذي لم يقدم هذا الدعم هو الولايات المتحدة - صاحبة أكبر حصة في الصندوق وأحد أعضائنا المؤسسين. ففي الأسبوع الماضي فقط، أحجم الكونغرس الأمريكي عن تمرير تشريع من شأنه إدخال هذه الإصلاحات حيز التنفيذ. إنه أمر مخيب للآمال، لكنه ليس نهاية المطاف، ونحن عازمون الاستمرار.

وقد جددت الإدارة الأمريكية التزامها بالسعي للحصول على الموافقة في أقرب وقت ممكن. ولا يزال بقية بلداننا الأعضاء ملتزمون بهذه الإصلاحات. وأنا شخصيا ملتزمة بها - لأنها إصلاحات مفيدة للصندوق ومفيدة للاقتصاد الأمريكي ومفيدة للعالم كله.

وهكذا سيتصدر التعاون الدولي جدول الأعمال في الأسبوع القادم. وماذا أيضا؟

ثلاثة موضوعات أساسية:

(أ) حالة الاقتصاد العالمي: كيف تسير قاطرة النمو؟

(ب) عقبات المدى القصير على المسار القادم: كيف يمكن اجتيازها؟

(ج) آفاق المدى المتوسط: كيف نغير الوتيرة الحالية ونصل بالاقتصاد العالمي إلى سرعة مريحة - إلى نمو أكثر قوة واستمرارية؟

واسمحوا لي أن أتناول هذه الموضوعات.

١ - حالة الاقتصاد العالمي

أولاً، فحص سريع للاقتصاد العالمي. من المقرر أن تصدر في الأسبوع القادم تنبؤاتنا الجديدة، ولذلك فسوف أعرض بإيجاز للاتجاهات العامة فقط.

بدأ الاقتصاد العالمي يجتاز منعطف "الركود الكبير"، وإن كان النمو الكلي لا يزال بالغ الانخفاض والضعف. ففي عام ٢٠١٣، سجل النمو العالمي معدلا قدره ٣% تقريبا، ونتوقع حدوث تحسن متواضع في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ولكن النمو سيظل أدنى من الاتجاهات العامة السابقة.

ويشهد النشاط الاقتصادي تحسنا في الاقتصادات المتقدمة، وإن تباينت السرعات. وهو تطور سار، لأن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ظلت تتحمل عبء التعافي على مدار الخمس سنوات الماضية - حيث ساهمت في زيادة النمو العالمي بنسبة ٧٥% منذ عام ٢٠٠٩. وأخيرا، بدأ التعافي يتوازن إلى حد ما، في مشهد اقتصادي أصبح مختلفا إلى حد كبير.

وفي صفوف الاقتصادات المتقدمة، يسجل النمو أقوى معدلاته في *الولايات المتحدة*، تدعمه قوة الطلب الخاص وتخفيف الكابح الضريبي. ورغم ذلك فسيكون من الضروري أن يواصل الاحتياطي الفيدرالي توشي الحرص في سحب دعمه النقدي بالتدريج، كما يتعين وضع خطط مستقرة للمالية العامة على المدى المتوسط.

وفي *منطقة اليورو*، بدأ التعافي المتواضع يزداد رسوخاً - وهو أقوى في قلب أوروبا ولكنه أضعف في الجنوب. وقد اتخذت خطوات مشجعة مؤخراً لإقامة اتحاد مصرفي - وهو ما يحث عليه الصندوق منذ فترة. ولا يزال تنفيذ آلية مشتركة للدعم المالي مطلباً أساسياً، وكذلك مراجعة جودة الأصول المنتظر إجراؤها على البنوك.

وفي *اليابان*، ثالث أكبر اقتصاد في العالم، يتلقى النشاط الاقتصادي دفعة حافزة من "السهم" النقدي الذي تحتويه جعبة سياسة "آبينوميكس" الاقتصادية. وحتى تتحقق استمرارية النمو، ينبغي إطلاق "سهمي" السياسة الباقيين بالكامل - وهما الإصلاحات الهيكلية وخطة ملموسة للمالية العامة على المدى المتوسط.

وفي *اقتصادات الأسواق الصاعدة*، التي سجلت تباطؤاً في الآونة الأخيرة، حدثت انتعاشة طفيفة في أواخر عام ٢٠١٣ - مدفوعة بزيادة قوة الطلب من الاقتصادات المتقدمة. وبالرغم من أن الأوضاع المالية الخارجية ستشكل عبئاً معوقاً على الطلب المحلي، فإن آسيا الصاعدة على وجه الخصوص لا تزال تمثل النقطة المضيئة في هذا المشهد بمعدل نموها الأعلى عالمياً والذي تجاوز ٦,٥% في العام الحالي. كذلك تواصل *الصين* دورها كمحرك أساسي للنمو، وإن كانت سرعتها أبطأ وأكثر استمرارية.

وثمة نقطة مضيئة لدى كثير من *البلدان منخفضة الدخل* أيضاً. ففي المرتبة الثانية بعد آسيا، كانت إفريقيا جنوب الصحراء أكثر المناطق ديناميكية في العالم أثناء الأزمة، بنمو قدره حوالي ٥% سنوياً في المتوسط. وينبغي الاستمرار في هذا المسار، وإن كان يتعين مراقبة التراكم السريع في الديون وتقلص الحيز المالي في العديد من بلدان المنطقة.

وأنتقل الآن إلى *بلدان التحول العربي*، حيث تخضع الآفاق المتوقعة لقيود السياق السياسي والاجتماعي الصعب. وتستحق تلك البلدان التي تسعى جاهدة لدفع عجلة الإصلاحات الضرورية أن تحصل على دعم قوي من المجتمع الدولي.

هذه إذن لمحة عن حالة الاقتصاد العالمي أوجزها على النحو التالي:

التعافي الجاري متواضع وهش - وينبغي أن يتحول الآن إلى نمو أسرع وأكثر استمرارية.

٢ - إزالة العقبات أمام النمو على المدى القصير

وبأخذنا هذا إلى الموضوع التالي: ما هي العقبات الناشئة في الطريق نحو الهدف على المدى القصير؟ أرى ثلاث عقبات.

العقبة الأولى في الاقتصادات المتقدمة. فهناك خطر ناشئ لما أسميه "low-flation" أو "التضخم شديد الانخفاض"، ولا سيما في منطقة اليورو. ذلك أن التضخم المنخفض الذي يحتمل استمراره لفترة طويلة يمكن أن يتسبب في كبح الطلب والنتائج، ومن ثم كبح النمو وخلق فرص العمل. وينبغي زيادة التيسير النقدي في منطقة اليورو، بما في ذلك التيسير باتخاذ تدابير غير تقليدية، لتعزيز احتمالات استقرار الأسعار الذي يستهدفه البنك المركزي الأوروبي. كذلك ينبغي أن يواصل بنك اليابان سياسة التيسير الكمي المطبقة حالياً.

والعقبة الثانية في اقتصادات الأسواق الصاعدة. فالرفع المالي يزداد في قطاع الشركات، وهناك مخاطر يفرضها احتمال زيادة تقلب الأسواق ارتباطاً بتراجع الولايات المتحدة عن سياسة التيسير الكمي. ويقترن هذا بمناخ مالي خارجي أقل إيجابية بشكل عام. وما رأيناه في نوبات التقلب السوقي الأخيرة هو أن البلدان ذات الأساسيات الأضعف - أي المصابة باختلالات داخلية وخارجية أكبر - يرجح أن تكون أشد تأثراً بالتقلبات. وبنفس المنطق، يرجح أن تكون أفضل وسيلة للوقاية من الاضطرابات هي أن تعتمد هذه الاقتصادات سياسات قوية لمواجهتها.

ولاجتياز الأمواج المتلاطمة في رحلة استعادة الأوضاع المالية الطبيعية، يتعين اعتماد منهج تعاوني بين كافة البلدان. ويعني هذا بناء فهم مشترك للمخاطر القائمة وللسياسات المطلوبة لمواجهتها، كما يعني التعاون بين البنوك المركزية وأجهزة التنظيم المالي لاحتواء "تداعيات" السياسات السلبية وما ينجم عنها من أثر معاكس يرتد على بلد المنشأ - ما أسميه "التداعيات المرتدة" ("spillbacks"). ويعني أيضاً، كما أكدت مرارا، مراعاة التواصل المستمر والواضح مع كل البنوك المركزية.

أما العقبة الثالثة فهي تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية، الأمر الذي يمكن أن يلقي بظلال على آفاق الاقتصاد العالمي. ومن هذه التوترات ما يحدث الآن في أوكرانيا، والذي يمكن أن يسبب تداعيات واسعة النطاق ما لم تتم إدارة الموقف بكفاءة. وهناك حالات أخرى تنسم بالتوترات الجغرافية-السياسية أيضاً، وهو ما تتطلب تسويته ليس فقط سياسات جيدة بل ممارسات سياسية جيدة أيضاً. فكلاهما ضروري لتمكين الاقتصاد العالمي من الانتقال إلى معدلات نمو أسرع.

٣- الوصول بسرعة النمو إلى معدل مريح على المدى المتوسط

يقودني هذا إلى الموضوع الثالث والأخير - كيف نصل بالاقتصاد إلى سرعة مريحة على المدى المتوسط؟ كيف نحقق نمواً عالي الجودة يتسم بالاستمرارية ويعود بالنفع على نطاق أوسع من السكان؟

نحن ندرك أن استمرار النمو البطيء باهظ التكلفة، إذ يتسبب في ضعف مكاسب الدخل وضآلة الانخفاضات في معدل البطالة. ويكمن الخطر في احتمال سقوط العالم في فخ النمو المنخفض على المدى المتوسط ما لم تتسم السياسات بالطموح الكافي. فما السبيل لتجنب هذا الخطر؟

نحتاج أولاً إلى تسوية المشكلات التي لازمتنا فترة أثناء الأزمة:

- البطالة - فلا يزال الكثيرون بدون عمل، وخاصة الشباب؛
- مستويات المديونية المرتفعة - مواجهة تحدي الضبط المالي مع حماية النمو؛
- عدم اليقين المالي - استكمال الإصلاحات الضرورية لوضع النظام المالي العالمي على مسار أسلم.

ورغم تحقق بضع التقدم في معالجة كل من هذه المشكلات، فلم يتم التغلب على أيها حتى الآن.

وتمثل السياسات الاقتصادية والمالية العامة والنقدية التي أشرت إليها جزءا كبيرا من الحل. لكن دور الإصلاحات الهيكلية كرافعة للسياسات سوف يزداد مع تضائل الحيز المتاح للسياسات الداعمة في كثير من البلدان.

فما معنى ذلك في الواقع العملي؟ معناه المزيد من الاستثمارات الموجهة بدقة أكبر، ومزيد من الإصلاحات في سوق العمل، ومزيد من الإصلاحات في الخدمات وسوق المنتجات.

أولاً، لقد تضررت الاستثمارات العامة في العديد من البلدان على مر السنين؛ ومع زيادة الاستثمارات وتحديد أولوياتها بدقة يمكن زيادة الناتج الممكن وتوفير المزيد من فرص العمل. ففي البرازيل والهند وجنوب إفريقيا ومختلف بلدان "آسيان"، من الضروري زيادة الاستثمارات العامة والخاصة لسد فجوات البنية التحتية. وهناك حاجة أيضاً للاستثمار في تحديث شبكات البنية التحتية القائمة في عدد من الاقتصادات المتقدمة - مثل ألمانيا والولايات المتحدة.

ثانياً، من شأن إصلاحات سوق العمل الشاملة أن تحقق تقدماً كبيراً في تعزيز النمو الممكن. ففي حالة البلدان التي تتسم بزيادة أعداد المسنين، يمكن المساعدة في الحفاظ على ديناميكية أسواق العمل بزيادة مشاركة مجموعات السكان غير الممثلة بالقدر الكافي. وفي كوريا، على سبيل المثال، من المتوقع أن يؤدي اتخاذ تدابير لزيادة مشاركة المرأة والعمالة الأكبر سناً إلى إعطاء دفعة للنمو الممكن بما يعوض أثر زيادة المسنين ويتجاوزها. وتقيد أبحاث الصندوق الأخيرة بأن زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة يمكن أن تشكل زخماً قوياً للنمو في كثير من البلدان.

وفي البلدان التي تتسم بارتفاع مستويات البطالة بين الشباب أو الطابع غير الرسمي في الاقتصاد، يمكن أن تكون إصلاحات سوق العمل عاملاً حيوياً لتجنب ظهور جيل ضائع. ففي المكسيك، على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى إمكانية توفير قرابة ٤٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً من خلال إصلاحات تحد من حواجز توظيف العمالة في القطاع الرسمي.

ثالثاً، من شأن إصلاحات أسواق المنتجات والخدمات أن تساهم في القضاء على منظومة المصالح المكتسبة، وتعزيز القدرة التنافسية، وإطلاق إمكانات هائلة للنمو وتوظيف العمالة. ولا يقتصر ذلك على الاقتصادات المتقدمة كاليابان أو ألمانيا، وإنما ينطبق أيضاً على اقتصادات الأسواق الصاعدة مثل الصين.

لماذا؟ لأن الابتكار والإنتاجية اللذين يقوم عليهما قطاع الخدمات هما المحرك الرئيسي لقيام اقتصاد حديث. انظروا مثلا إلى التكنولوجيا أو الاتصالات أو التمويل. إنها تعتمد بدورها على وجود مؤسسات فعالة تخضع للمساءلة وترتكز على قواعد ثابتة.

وهذا هو السبب الذي يُكسب جهود بناء القدرات أهمية بالغة. ولهذا السبب أيضا يمثل بناء القدرات أكبر الخدمات التي يقدمها الصندوق حاليا- في قرابة ٩٠% من بلداننا الأعضاء المائة والثمانية والثمانين بكل تنوعها، مثل اليونان وجورجيا وغينيا.

ففي ميانمار التي زرتها في العام الماضي، على سبيل المثال، نبذل جهدا مكثفا لدعم المجالات المهمة في إدارة الاقتصاد الكلي في الوقت الذي تسعى فيه البلاد إلى الإصلاح. ومن خلال الصندوق، نتكاتف جهود المجتمع الدولي لمساعدة هذا البلد لكي يفتح على العالم الخارجي.

ويعود بنا كل ذلك إلى حيث بدأت كلمتي - إلى دور الصندوق وأهمية التعاون.

خاتمة

وأختتم حديثي بهذه الكلمات.

إن العالم يمر بمنعطف خطير من عدة أوجه: فقد بدأ الخروج من أكبر أزمة مالية مر بها منذ ما يقرب من مئة عام. وبينما تتسرخ جذور التعافي الاقتصادي، تظل سرعته شديدة البطء ويواجه عقبات متعددة على الطريق. وياتخاذ خطوات جريئة على مستوى السياسات، يمكن التغلب على هذه العقبات والمضي بالاقتصاد العالمي إلى المستوى التالي من النمو الأسرع والأكثر قدرة على الاستمرار.

وقد أوضحت اليوم بإيجاز عددا من هذه الخطوات التي يستقيض في تناولها البلدان الأعضاء من مختلف أنحاء العالم في الاسبوع القادم. وهناك خطوة من خطوات السياسة لا تخفى أهميتها على أحد، وهي توثيق التعاون الدولي، وتجديد الالتزام بالعمل المشترك.

فمع الروابط المتبادلة التي أصبحت سمة القرن الحادي والعشرين، لا يستطيع بلد أن يسير بمفرده. ذلك أن الرخاء الوطني يرتبط بالرخاء العالمي؛ وكلاهما يعتمد الآن على عملنا المشترك أكثر من أي وقت سابق. والصندوق لا غنى عنه لتحقيق التعاون العالمي.

وهنا تحضرني عبارة قالها فيكتور هوغو وهي أن "المثابرة هي سر كل الانتصارات".

إن الاقتصاد العالمي يواصل اجتياز المنعطف - ونحن نحتاج إلى المثابرة والعمل المشترك اكي نكمل الرحلة.

شكرا لكم.